

تقويم فاعلية نواب البصرة في المجلس التأسيسي العراقي من القانون الأساسي (دراسة مقارنة)

الأستاذ الدكتور حسن علي عبد الله

قسم التاريخ / كلية التربية / جامعة القادسية

الأستاذ المساعد الدكتور ساهرة حسين محمود

قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة البصرة

المستخلص

يعد المجلس التأسيسي من أولى المؤسسات التي تشكلت في الدولة العراقية ، التي ولدت في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وأخذت على عاتقها تنفيذ المهمات الأساسية المستقبلية ، ذات الاطار الاستراتيجي التي كيفت وضع الدولة الجديدة . ومن أبرز المهمات التي وضعت أمامها هي المصادقة على المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٢ م ، التي كانت تنظر إليها الإدارة البريطانية من المهمات الأساسية التي لا بد من أبرامها وتحت كل الظروف . أما المهمة الثانية والمتمثلة في سن القانون الأساسي وهي موضوع البحث . إن قياس الفاعلية للنواب في أي مؤسسة تشريعية كانت لا يمكن أن يتم ، إلا وفق معايير محددة يمكن عدها بمثابة قانون يطبق لقياس فاعلية النائب ، وتستند تلك المعادلة إلى عدد النواب الكلي لكل لواء ، وعدد الجلسات التي حضرها كل نائب ، والجلسات التي تغيب عنها وعدد النواب الذين تحدثوا ؛ والذين تكرروا في النقاش في كل الجلسات ، وكل ذلك يقاس الى عدد نواب المجلس . يتألف البحث من مقدمة ومحورين وخاتمة هي :

المحور الأول : تشكيل المجلس التأسيسي التي أجريت انتخاباته و تضارب بين الجانب البريطاني والعراقي في عقد المجلس التأسيسي الأول .

المحور الثاني : تقويم فاعلية نواب البصرة في المجلس التأسيسي العراقي .

الكلمات المفتاحية: المجلس التأسيسي ، القانون الأساسي ، الدولة العراقية ، مساهمة النواب ، السلطة التشريعية .

تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠٧/٢٢

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٠٦/١٧

Evaluating the Effect of Basra's Representatives in the Iraqi Constituent Assembly Regarding the Fundamental Law: A Comparative Study

Professor Dr. Hassan Ali Abdullah

Department of History, College of Education, University of Al-Qadisiyah

Assistant Professor Dr. Sahira Hussein Mahmoud

Department of History, College of Arts, University of Basra

Abstract

The Constituent Assembly was one of the earliest institutions established in the modern Iraqi state, formed in the aftermath of World War I. It was tasked with implementing strategic measures that shaped the status and governance of the new state. Among its most prominent responsibilities were ratifying the Iraqi-British Treaty of 1922—a task the British administration considered essential—and enacting the Fundamental Law, which is the focus of this study.

Evaluating the effectiveness of representatives in any legislative body requires specific criteria. In this research, effectiveness is assessed based on the total number of representatives from each district (Liwa), session attendance, absences, and participation in discussions, including instances of repeated contributions, all measured relative to the total number of assembly members.

The study is organized into an introduction, three main sections, and a conclusion:

- Section One: The formation of the Constituent Assembly, its elections, and the conflicts between British authorities and Iraqi actors in convening the first assembly.
- Section Two: An evaluation of the effectiveness of Basra's representatives in the Iraqi Constituent Assembly.

Keywords: Constituent Assembly, Fundamental Law, Iraqi State, Representative Contribution, Legislative Authority

Received: 17/06/2025

Accepted: 22/07/2025

المقدمة

يعد المجلس التأسيسي من أولى المؤسسات التي تشكلت في الدولة العراقية (٢٧ آذار / مارس عام ١٩٢٢ م) ، ووضعت على عاتقها تنفيذ المهمات الأساسية المستقبلية ذات الاطار الاستراتيجي ، التي تكيف وضع الدولة الجديدة وهي المصادقة على المعاهدة العراقية - البريطانية ، التي نظر إليها المهمة الأساس من وجهة نظر الإدارة البريطانية والعراقية ، و سن القانون الأساسي و سن قانون انتخاب النواب ، إلا أن تلك المؤسسة لم تلق اهتمام كبير من قبل الباحثين ؛ علماً بأن هناك محطات كثيرة يمكن الوقوف عندها في مؤسسة المجلس التأسيسي من هنا تأتي أهمية البحث ، ويضم البحث محورين أساسيين :

تضمن المحور الأول : تشكيل المجلس التأسيسي والذي جرت انتخاباته ، وكان هناك تضارب بين الجانب البريطاني والعراقي ، فالأول كان ساعي إلى انعقاد المجلس بأسرع طريقة من أجل أن تتم المصادقة على المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٢ م ؛ أما الجانب الثاني فكان يسعى إلى تأجيل أو تأخير انعقاد المجلس ، لأنه ينظر إلى تأخير عقد المعاهدة ولم ينظر إلى بقية المهمات المعروضة على المجلس ، وحدد أعضاء المجلس بـ (١٠٠) نائب ، وفي الوقت نفسه وجب أن تكون للعشائر عدد محدد ، وكذلك تحديد الأعضاء من المسيحيين واليهود وبلغ عددهم عشرة نواب ، وحدد الأولوية التي لها حصة من اليهود والمسيحيين ، وحتى أعداد العشائر وزعها بين الأولوية وحسب ضوابطه .

أما المحور الثاني فتناول تأجيل انعقاد المجلس و مساهمة نواب كل لواء في الفقرات التي تمت مناقشتها داخل المجلس ، وعدد نواب كل لواء وكمثال على ذلك لواء بغداد الذي بلغ عدد نوابه أحد عشر نائباً ، وخلال (٢٤) جلسة لمناقشة الفقرة الأولى (٢٦٤) نائب . أما عدد المتفاعلين منهم فبلغ عددهم (٨٢) نائب ، وبذلك شكلوا نسبة تقدر بـ (٣١,٠٦ %) . أما نواب الموصل في هذه الفقرة والذين كان عددهم (١٤) نائب ، فبلغ عددهم في مناقشات الفقرة نحو (٣٣٦) نائب ، أما عدد الذين تفاعلوا في المناقشات فكان (٦٥) نائب ، وبذلك كانت نسبتهم في المناقشات قد بلغت (١٩,٣٤ %) . وفي ضوء الأرقام السابقة نجد أن نواب بغداد مع أنهم أقل عدداً من نواب الموصل ، إلا أن فاعلية نواب بغداد أكثر فاعلية من نواب الموصل ، ومن أبرزهم (أحمد الشيخ داوود) أما أبرز نواب الموصل فكان آصف آل قاسم ؛ وكذلك أكمال بقية المقارنات بين الوية العراق .اعتمد البحث على مصادر عديدة ويأتي في مقدمتها مذكرات المجلس التأسيسي العراقي بالجزئين الأول والثاني ، بالإضافة الى ذلك الوثائق المنشورة المتمثلة بالمطبوعات الحكومية .

المحور الأول : تشكيل المجلس التأسيسي والتي أجريت انتخاباته و تضارب بين الجانب البريطاني والعراقي في عقد المجلس التأسيسي الأول

لم تكن الكتابات كثيرة عن المجلس التأسيسي ^(١) ، والذي وصف من قبل البعض بأنه من أولى المؤسسات التشريعية في الدولة العراقية الجديدة ، التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨ م) ، إلا أن هناك علامات استفهام كثيرة حول اطلاق عبارة بأنه مؤسسة تشريعية ، ويتباين الهدف من تمثيلها بين الجانب الوطني العراقي وبين الجانب البريطاني ، ويبدو أن الهدف من تشكيلها من وجهة نظر الجانب البريطاني من أجل اكمال المعاهدة العراقية - البريطانية ؛ والتي وضعت

ضمن بنودها بأنها لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد أن تتم المصادقة عليها من قبل المجلس التأسيسي العراقي^(١)، وكانت النية متجهة إلى عقده، إلا أن كلا الجانبين لديهم وجهات نظر مختلفة في عقدة. أما من وجهة نظر الجانب العراقي أعتبر المجلس التأسيسي هو محاولة لتأخير أبرام المعاهدة العراقية - البريطانية قدر المستطاع، حتى أنضاج المعاهدة وتصبح مقبولة من وجهة نظر المعارضة للمعاهدة في صيغتها الأولى. أما الجانب البريطاني الذي كان جاداً في عقده من أجل أضفاء الصفة الشرعية على إبرام المعاهدة، أذن كلا الطرفين لم يكن ينظر للمؤسسة الجديدة بأنها مؤسسة تشريعية، وبذات الوقت يكون تحديد المهام التي حددت للمجلس لم تكن مهمات تشريعية، إلا أنها مهمات تساهم في بناء الدولة الجديدة منها المصادقة على المعاهدة العراقية - البريطانية الأولى، وكذلك القانون الأساسي والذي يمثل الدستور للدولة الجديدة وكذلك وضع قانون لانتخاب النواب والذين سيمثلون السلطة التشريعية المستقبلية؛ وتعد تلك المهام الأسس التي ستقوم عليها الدولة الجديدة. وكلما كانت النقاشات ناضجة وتامة في النقاط المعروضة، كلما كان بناء الدولة دقيق والعكس صحيح، لذلك كان يتحتم بناء المجلس التأسيسي بناءً دقيقاً.

أصدرت الحكومة العراقية قانون خاص للمجلس سمي بـ (قانون المجلس التأسيسي)، وتم تحديد المدة التي يجتمع فيها المجلس بأربعة أشهر، ولكن إذا لم يتمكن من أداء المهام الموكلة إليه، فمن الممكن أن يمدد عمر المجلس شهراً واحداً، وكما من الممكن أن يمدد شهراً آخر، إذا لم يتمكن من إنجاز المهام الموكلة إليه، وقد تم ذلك فعلاً عندما تم تمديد عمر المجلس^(٢). تم رسم الخارطة الإدارية للدولة العراقية في البداية، وكانت تضم ١٢ لواء، وكل لواء كان يمثل دائرة انتخابية وقد وزعت الدوائر الانتخابية إلى ثلاثة مناطق هي:

المنطقة الأولى (الشمالية) وكانت تضم الموصل وكركوك والسليمانية.

المنطقة الثانية (الوسطى) وكانت تضم الوية بغداد، ديالى، الدليم، الحلة، الكوت.

المنطقة الثالثة (الجنوبية) وكانت تضم الوية المنتفك، العمارة، البصرة^(٣).

حدد أعضاء المجلس مائة نائب، يتوزعون على الأولوية العراقية حسب الكثافة السكانية لكل لواء، إلا أن القانون اعطى ثوابت في المجلس ومنها التمثيل العشائري في كل لواء؛ فقد حدد عدد نواب العشائر في المجلس بعشرين نائباً يتوزعون كما يلي: الحلة ثلاث نواب، ديالى نائب واحد، والدليم نائب واحد، والبصرة نائب واحد؛ وبقية الأولوية الأخرى لكل لواء نائبان من العشائر، ولكن عند الجمع يصبح عدد نواب العشائر اثنتان وعشرون نائباً، ويعد ذلك خلاف لما جاء في قانون المجلس، إلا أن المشرع في توزيع العشائر على الأولوية العراقية، لم يوضح الأسباب التي جعلته يمنح هذا العدد من العشائر إلى هذا اللواء ويحرم البقية، مع أدراكنا أن المجتمع العراقي في معظمة مجتمع عشائري^(٤).

إن الخارطة الإدارية للعراق لم تستقر فقد تم إجراء تعديل عليها في ١٩٢٢ م، تم استحداث لواء أربيل وتمت إضافته للمنطقة الشمالية، وفي يوم ٢١ تشرين الأول / أكتوبر من العام نفسه، تم استحداث لواء الديوانية وتمت إضافته إلى المنطقة الوسطى، وهذا التعديل الإداري يتوجب تعديل توزيع نواب العشائر على ضوء الخارطة الجديدة، لذلك تم سحب نائب عشائري من لواء كركوك ومنحه إلى لواء أربيل، ليصبح لكل لواء منهم نائب عشائري واحد. أما لواء الديوانية

فتم سحب نائبان عشائريان من لواء الحلة لمنحهما إلى لواء الديوانية ، ليصبح للواء الحلة نائب عشائري واحد ولواء الديوانية نائبان للعشائر ^(٦) . وفي ضوء التعديل الأخير لم يسحب من نواب مناطق بعيدة ، بل ضمن المنطقة ذاتها فلواء أربيل ضمن المنطقة الشمالية . وتم السحب من لواء كركوك ولواء الديوانية ضمن المنطقة الوسطى ، وأيضاً تم السحب من لواء الحلة بحسب الرقعة الجغرافية لكل لواء ، وبالوقت نفسه وضمن الثوابت التي فرضت قبل الانتخابات ، إلا أنه لم يحدد لكل لواء العدد المناسب وتركها مفتوحة ، عندما خصص خمس مقاعد لليهود يتوزعون على الوية الموصل وبغداد والبصرة وكركوك ، إذ حدد أربعة الوية والمقاعد خمسة في ضوء ذلك ، لأبد ان يكون أحد الألوية يتفوق على الآخرين ، وأيضاً حدد خمس مقاعد للمسيحيين يتوزعون على الوية الموصل وبغداد والبصرة ؛ وهذا أيضاً مؤشر بأن هناك لوائين يتفوقان على أحد الألوية ، في ضوء ذلك أن الوية الموصل وبغداد والبصرة وكركوك ، أضيفت لها نواب سلفاً ، وأصبح عدد الوية العراق ١٤ لواء ^(٧) .

إن تباين أعداد نواب الوية العراق بين ١٤ نائب ومثل هذا الرقم أيضاً لواء الموصل ، ويعد من أكبر الألوية بعدد السكان ^(٨) ، لأنه في ضوء العملية الانتخابية كلما ازداد عدد السكان ، والذين يحق لهم الانتخاب ازداد عدد نواب ذلك اللواء والعكس صحيح ، وبين نائب واحد وقد مثل في لواء كربلاء وهو امر مثير للمناقشة ، هل من المعقول ان سكان كربلاء لم تتمكن من أخراج أكثر من نائب علماً أن نواب العشائر والتي فرضت قبل الانتخابات كانت حصة كربلاء اثنتان ، هذه الاسئلة يتوجب الأجابة عليها. في ضوء الأرقام لعدد النواب حسب الألوية والمناطق ، سيصبح هناك تباين بين المناطق في العراق إلا أنه لم يكن تباين كبير ^(٩) . لقد جرت انتخابات المجلس التأسيسي بموجب قانون المجلس التأسيسي المرقم (٥٦٥) والصادر في يوم ١٨ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ م ، والمتكون من (٥١) مادة ^(١٠) ، ومن الممكن الوقوف عند أبرزها وهي المادة الثالثة ، والتي تنص على أن المجلس التأسيسي يجتمع للأمور الآتية وتم ترتيبه حسب ما أردته الإدارة البريطانية وهي :

أولاً: البت بالمعاهدة العراقية - البريطانية المنعقدة في ١٠ تشرين الأول /أكتوبر عام ١٩٢٢ م .

ثانياً: التدقيق في لائحة القانون الأساسي وهو بمثابة لائحة الدستور ، والتي سيعرضها رئيس الوزراء .

ثالثاً: التدقيق في لائحة قانون انتخاب النواب واصدار القانون بذلك ^(١١) ، إلا القانون المذكور لم تمض عليه إلا سبعة أيام ، وأجريت عليه التعديلات وهو مؤشر أن القانون كتب على عجلة ، ولم يتحقق النضج في كتابته لذلك عدل في المدة القصيرة من صدوره . ومن التعديلات التي جرت على (١٢) مادة من أصل (٥١) مادة وبذلك تكون التعديل (٢٣ %) ، ومن أبرز التعديلات التي يمكن الوقوف عندها كان التعديل في المادة (١٦) ، والتي كانت تنص على أن للمجلس الحق أن يؤلف لجنة أو لجان تقوم بتدقيق الأمور التي يودعها إليها ، على أن لا يتعدى عدد اعضاء كل لجنة سبعة أعضاء ، وبعد التعديل صارت اللجنة تظم (١٥) عضو ، ويبدو إن الهدف من التعديل جعل الاشراف أكثر دقة ، وتم نشر التعديل في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٢٤ م ^(١٢) . أما مدة اجتماعات المجلس فقد حددتها المادة الرابعة ونصت أن المجلس يجتمع في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر ، اذا لم يتمكن من إنهاء مهامه يمدد الاجتماع ، ولكن بموجب صدور ارادة ملكية بمدة لا تتجاوز الشهر ، ويجوز تكرار التمديد على الوجه المذكور ^(١٣) .

لم يتمكن المجلس التأسيسي من اتمام المهام الملفات على عاتقه ، لذلك مدد عمر الاجتماع للمجلس التأسيسي إلى يوم ١٠ آب/ أغسطس عام ١٩٢٤ م ، وذلك بصدرور ارادة ملكية بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٢٤ م ^(١٤) في ضوء ما تقدم دامت اجتماعات المجلس التأسيسي منذُ عقد الجلسة الأولى بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ م ، وحتى الجلسة الأخيرة والتي عقدت بتاريخ ٢ آب/ أغسطس عام ١٩٢٤ م ، وكانت تحمل الرقم (٤٩) أربعة أشهر وسبعة أيام ، وعندما نحول كل المدة إلى أيام تصبح اجتماعات المجلس قد دامت (١٢٩) يوم . وبما أن عدد جلسات المجلس (٤٩) جلسة ، عندها يكون عمر الجلسة الواحدة (٢،٦٣) يوم ، هذا على افتراض أن عمر كل الجلسات واحد عندما نقسم عمر الجلسات على عدد الجلسات ؛ ولكن عند الاطلاع على محاضر الجلسات نلاحظ هناك جلسات قد تستمر أكثر من الوقت المذكور سابقاً ، وهناك جلسات قد لا تستغرق نفس المدة بل أقل من ذلك ^(١٥) .

لقد أفرزت الانتخابات للمجلس التأسيسي توزيع أعداد المجلس حسب المناطق ، ففي المنطقة الشمالية والتي كانت تظم أربعة الوية بلغ عدد نوابها (٣٢) نائباً ، أما المنطقة الوسطى والتي كانت تظم ٧ الوية بلغ عدد نوابها (٤٠) نائباً ، أما المنطقة الجنوبية والتي كانت تظم ثلاثة الوية فبلغ عدد نوابها (٢٨) نائباً .

المحور الثاني : تقويم فاعلية نواب البصرة في المجلس التأسيسي العراقي

عند تقويم فاعلية نواب المجلس التأسيسي لابد أن يتم ذلك وفق المهمات الأساسية ، التي كانت ملقات على عاتق المجلس التأسيسي وفي مقدمتها المعاهدة العراقية – البريطانية ، والمعقودة بتاريخ ١٠ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٢٢ م ، وتتضمن مادة تنص على أن المعاهدة لا تصبح نافذة المفعول ، إلا بعد المصادقة عليها من قبل أعضاء المجلس التأسيسي . ويبدو أن المعارضة العراقية للمعاهدة كان لها الدور الأساس في إضافة المادة المذكورة ، لأن هدفها الأساسي السعي قدر المستطاع إلى تأخير أبرام المعاهدة لأطول مدة ممكنة ، على اعتبار أن المناقشات قد تستغرق مدة طويلة ، و بالإمكان إجراء المزيد من التعديلات عليها على أساس أن المعاهدة نسخة طبق الأصل لصك الانتداب البريطاني على العراق . أما الجانب البريطاني كان يعتقد أن الأمر بسيط على اعتبار المجلس التأسيسي والتي ساهمت الإدارة البريطانية في خلقه ، قادرة على توجيهه كما تريد ؛ ومن الممكن القول أن الإدارة البريطانية في هذا الجانب لم تكن دقيقة ^(١٦) .

عرضت المعاهدة العراقية - البريطانية على المجلس بتاريخ ٢٧ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ م ، واستمرت حتى ١٠ حزيران / يونيو عام ١٩٢٤ م . وبذلك فأن المناقشات استمرت (٢٤) جلسة ، وفي ضوء ذلك تكون المعاهدة شغلت نسبة تقدر بـ (٤٨،٩٧ %) من عدد الجلسات وفي المدة الزمنية ، فقد استغرقت المناقشات (٧٦) يوم ومعنى ذلك أن المعاهدة شغلت من عمر المجلس (٥٨،٩١ %) ^(١٧) . أما المهمة الثانية المعروضة على المجلس كانت القانون الأساسي التي استغرقت من الجلسة (٢٥) وحتى الجلسة (٤١) معنى ذلك أن المهمة الثانية استغرقت (١٧) جلسة ، وبذلك كانت نسبتها من عمر المجلس (٣٤،٦٩ %) ، أما من عمر الجلسات في هذه الفقرة بالإيام فقد استغرقت من ١١ حزيران / يونيو عام ١٩٢٤ م ، وحتى ١٠ تموز/ يوليو من العام نفسه . وفي ضوء ذلك استغرقت (٣٠) يوماً وتكون نسبتها (٢٣،٢٥ %) . أما المهمة الثالثة المعروضة على المجلس فكانت قانون انتخاب النواب ، فقد استغرقت من الجلسة (٤٢) وحتى الجلسة (٤٩) ؛ وبذلك بلغ عدد الجلسات التي

أستغلت لمناقشة الفقرة الثالثة (٨) جلسات ، وشكلت نسبة تقدر بـ (١٦,٣٤ %) من عمر المجلس من حيث الجلسات . أما عمر الفقرة بالإيام فقد استغرقت من ١١ تموز/ يوليو عام ١٩٢٤ م ، وحتى ٢ آب / أغسطس من العام نفسه ، وفي ضوء ذلك يكون عمر الفقرة (٢٣) يوم وشكلت نسبة تقدر بـ (١٧,٨٢%)^(١٨) .

أن المعطيات السابقة تؤكد على أن مهمة المعاهدة ، كانت الشغل الشاغل لأعضاء المجلس التأسيسي وكانوا الأكثر فاعلية ، إلا أن كل تلك المناقشات لم تحاول أن تغير من الواجب المناط بالمعاهدة ، والتي كانت تسعى الإدارة البريطانية لتحقيقه ويحق القول أن أعضاء المجلس شغلوا أنفسهم في المعاهدة المفروضة ؛ ولم يتفاعلوا مع المهمات الإستراتيجية الأخرى لانهم كانوا يعتقدون أنه لا بد من أبرام معاهدة عراقية - بريطانية منصفة ، أفضل من بقية المهام الأخرى لأنها تحقق لهم حلم الاستقلال ، وهي أولى المحطات بالنسبة لهم ، وبعد ذلك من الممكن تحقيق المطالب الأخرى ، ومما يبدو أنهم لم يكونوا موفقين في ذلك .

عندما نحاول قياس فاعلية نواب المجلس التأسيسي في الفقرات التي تمت مناقشتها ، علينا الوقوف عند فاعلية نواب كل لواء على أنفراد ، ومن ثم خلق مقارنه بين الأولوية وهي كما يلي :

(١) لواء بغداد كان عدد النواب المترشحين عن اللواء (١١) نائباً ، أما عدد النواب الذين تفاعلوا في الجلسات فكان (٨٤) نائباً وبذلك تكون فاعلية كل جلسة من هؤلاء (٣,٤١) نائباً في كل جلسة ، فيتفاعلون في الجلسات ومن غير الدقيق أن الجميع كانوا يتفاعلون في الجلسات ، وهو مؤشر بأن هناك (٨) نواب لم تكن لديهم أي فاعلية في الجلسات . أما عدد نواب اللواء في الجلسات جميعاً (٢٦٤) نائباً . وفي ضوء ذلك تكون نسبة المتفاعلين إلى عموم نواب اللواء في هذه الفقرة (٣١,٨١ %) . وإذا حاولنا أن نقف بالأسماء حول النواب المتفاعلين ، يعتبر النائب أحمد الشيخ داود (١٨٧١-١٩٤٨ م) ،^(١٩) في مقدمتهم ، والنائب ياسين الهاشمي^(٢٠) بالدرجة الثانية في هذه الفقرة .^(٢١) وعندما ننتقل إلى المهمة الثانية لنفس اللواء نجد أن عدد الذين تفاعلوا مع هذه الفقرة في الجلسات المخصصة لها (١١٦) نائب ، وعدد النواب المفروض يتفاعلون (١٨٧) نائب . وفي ضوء ذلك تكون نسبة المتفاعلين (٦٢,٠٣%) ويصبح عدد النواب المتفاعلين في كل جلسة على أساس التوزيع بالتساوي (٦,٧٦) في كل جلسة . أن الأرقام السابقة تعطينا مؤشراً أن نواب بغداد وموقفهم من القانون الأساسي ، هم أكثر فاعلية من موقفهم من المعاهدة . ويبدو أنهم أدركوا أن المناقشات الكثيرة حول المعاهدة لا تغير شيئاً أو أنهم وجهوا بذلك^(٢٢) . أما في الفقرة الثالثة والتي تعد من أقصر الفقرات عمراً بعدد الإيام والجلسات ، فقد بلغ عدد نواب لواء بغداد (٨٨) نائب ، أما عدد الذين تفاعلوا في هذه الفقرة (٣٠) نائب ، وتكون نسبتهم (٣٤,٠٩%) . أما عدد المتفاعلين في كل جلسة فكان (٣,٧٥) نائباً . وعند جمع نواب اللواء المتفاعلين في كل الفقرات فسيكون عددهم (٢٢٧) نائباً ، وهم يشكلون الأغلبية إلا أنهم متفاوتين في تفاعلهم حسب الفقرات . ففي الفقرة الأولى كان عددهم (٨٢) وفي الفقرة الثانية كان عددهم (١١٥) وفي الفقرة الثالثة (٣٠) نائب ، في ضوء ذلك كان لنواب بغداد الأفضلية ، علماً أنهم لم تكن لهم الأغلبية في العدد داخل المجلس ، وهو مؤشر أن الزيادة العددية لا تعني الأكثر فاعلية^(٢٣) .

(٢) لواء الموصل كان عدد النواب المترشحين عن اللواء (١٤) نائب ، وهو مؤشر أن نفوس اللواء تعد الأكثر بين الأولوية العراقية . أما عدد النواب المتفاعلين مع مشروع المعاهدة فكان (٦٥) نائب ، وبذلك تكون فاعلية كل جلسة (٢٠,٧٠) وهو مؤشر أن هناك أكثر من (١٠) نواب لم تكن لديهم أي فاعلية ، أما عدد نواب اللواء في هذه الجلسات بلغ نحو (٣٣٦) نائب . وفي ضوء ذلك تكون نسبة المتفاعلين إلى عموم نواب اللواء قد بلغ (١٩,٣٤ %) ، لذلك فإن نواب الموصل مع الكثرة العددية التي يتميزون بها ، إلا أن فاعليتهم لم توازي لواء بغداد ذات الأعداد الأقل من الموصل ؛ ومن أبرز النواب في الموصل (أمجد العمري ،^(٢٤) و أصف آل قاسم^(٢٥)) . وفي الفقرة الثانية المعروضة على المجلس فقد بلغ عدد النواب المتفاعلين في الجلسات (٩٩) نائباً ، وفي ضوء ذلك تكون فاعلية النواب في كل جلسة (٥,٨٢) نائباً . ومن غير الدقيق أن الجميع كانوا متفاعلين ومعنى ذلك هناك تقريباً (٩) نواب ، كانوا خارج التفاعل في هذه الفقرة . وتعد نسبة المتفاعلين في الفقرة الثانية قياساً إلى جميع النواب المساهمين فيها (٤١,٥٩ %) . وعند مقارنة نواب الموصل في تفاعلهم في مشروع المعاهدة والقانون الأساسي، نجد أن تفاعلهم مع القانون الأساسي هو الأكثر من المعاهدة ؛ ويبدو أنهم أدركوا أن المناقشة في مشروع المعاهدة لا يمكن أن يغيروا شيء في ضوء الإرادة البريطانية ، لذلك كانت فاعليتهم في القانون الأساسي واضح^(٢٧) . وفي الفقرة الثالثة المعروضة فقد بلغ عدد نواب المساهمين فيها (١١٢) نائباً ، وعدد النواب المتفاعلين (٤٨) نائباً ، وبذلك تكون نسبة المتفاعلين إلى عموم نواب اللواء في الفقرة (٤٢,٨٥ %) وعدد المتفاعلين في كل جلسة (٦) نواب ، وهو مؤشر بأن هناك (٨) نواب لم يكن لهم أية مناقشات في هذه الفقرة . وفي ضوء الأرقام المتقدمة يظهر أن فاعلية نواب الموصل الأقل ، قياساً إلى الفقرة الأولى والثانية علماً أن نواب الموصل تفوقوا في التفاعل في الفقرة الثالثة على نواب بغداد^(٢٨) .

(٣) لواء البصرة بلغ عدد النواب المرشحين (١١) نائباً ، أما عدد الفاعلين فكان (٣١) نائباً ، ومجموع النواب المشاركين في الجلسات المخصصة للفقرة الأولى (٢٦٤) نائباً ، وبذلك تكون نسبة الفاعلين إلى عموم النواب نحو (١١,٧٤ %) . وفي ضوء الأرقام المعروضة تكون فاعلية كل جلسة (١,٠٤) معنى ذلك أن هناك (١٠) نواب ، لم تكن لهم فاعلية ومن أبرز النواب الفاعلين في الجلسات هما محمد زكي^(٢٩) ، وحمد أمين . وعند مقارنة نواب البصرة في هذه الفقرة قياساً إلى الأولوية التي تقدمت ، نجد أن نواب لواء البصرة هم الأقل فاعلية فيها^(٣٠) . أما في الفقرة الثانية وهي الفقرة الأساسية في البحث ، فبلغ مجموع النواب المساهمين فيها (١٨٧) نائباً ، أما عدد النواب الذين تفاعلوا في الفقرة الثانية فكان (١٦) نائباً ، وبذلك تكون نسبتهم (٨,٥٥ %) . أما عدد الذين تفاعلوا في كل جلسة فكان (٠,٣٢) وهو مؤشر ضعف المشاركة في الجلسات ، ومن خلال الأرقام المعروضة تبين أن نواب البصرة تفاعلوا مع المعاهدة ، أكثر من تفاعلهم مع القانون الأساسي وهو خلاف ما تقدم ، إذ أن النواب الذين تفاعلوا مع القانون الأساسي أكثر من المعاهدة ، باعتبار المعاهدة تفرضها الإرادة البريطانية^(٣١) . أما في الفقرة الثالثة فقد بلغ مجموع النواب المساهمين فيها (٨٨) نائباً ، وعدد الفاعلين منهم (١١) نائباً ، وبذلك تكون نسبتهم (١٢,٥ %) . أما عدد المتفاعلين في كل جلسة (١,٣٧) وهو مؤشر أن هناك تقريباً (٩) نواب ، لم تكن لهم أية فاعلية ؛ وعند مقارنة الفاعلية في الفقرة الأخيرة مع الفقرات السابقة نجدها هي الأضعف ، ومع عدد النواب ليس بالقليل إلا أنهم غير مؤثرين في التفاعل والتأثير^(٣٢) .

(٤) لواء الديوانية كان عدد النواب المرشحين (٩) نواب ، وعدد النواب المتفاعلين مع مشروع المعاهدة (٢٦) نائباً ، وبلغ عدد نواب اللواء في هذه الفقرة (٢١٧) نائباً ، وبذلك تكون نسبة المتفاعلين قياساً إلى عموم النواب نحو (١٢,٠٣) % . أما عدد النواب المتفاعلين في كل جلسة فكان (١,٠٨) نائباً ، وهذا مؤشر بأن هناك (٧) نواب ، لم تكن لديهم أية فاعلية ومن أبرز نواب اللواء هما (عبدالرزاق الرويشدي و رايح العطية) . وعند مقارنة فاعلية اللواء في هذه الفقرة قياساً للألوية السابقة ، نلاحظ أن نواب لواء الديوانية يتفوقون على نواب لواء البصرة ، وهم أقل من نواب بغداد والموصل^(٣٣) . أما في الفقرة الثانية فقد بلغ مجموع النواب في جلسات المناقشة (١٥٣) نائباً ، أما عدد النواب الفاعلين فيها (٢٩) نائباً ، وبذلك تكون نسبة الفاعلين إلى عموم النواب نحو (١٨,٩٥) % . وعدد الذين تفاعلوا في كل جلسة بلغ (١,٧٠) نائباً ، في كل جلسة وهو مؤشر بأن هناك تقريباً (٧) نواب ، غير متفاعلين في الجلسات . وفي ضوء الأرقام يتبين أن نواب لواء الديوانية في هذه الفقرة ، أفضل من مشاركتهم في الفقرة الأولى وهم أفضل من نواب البصرة في مناقشات الفقرة^(٣٤) . أما في الفقرة الثالثة فبلغ عدد نواب اللواء (٧٢) نائباً ، وعدد الفاعلين منهم (١٣) نائباً ، وبذلك كانت نسبتهم (١٨,٠٥) % وعدد الفاعلين في كل جلسة (١,٦٥) نائباً ، وهو مؤشر بأن هناك (٧) نواب خارج الفاعلية . وفي ضوء الأرقام المؤشرة نجد أن تفاعل نواب الديوانية في الفقرة الثالثة ، أقل من الفقرة الأولى والثانية^(٣٥) .

(٥) لواء الحلة بلغ عدد نوابه (٦) نواب ، وقد بلغ عدد الذين ساهموا في مشروع المعاهدة (١٤٤) نائباً ، أما عدد الذين تفاعلوا فعلياً مع المشروع فكان (٣٧) نائباً ، وبذلك تكون نسبتهم إلى عموم نواب اللواء نحو (٢٥,٦٩) % . أما نسبة المتفاعلين في كل جلسة فكان (٠,٧٥) يتحدثون في كل جلسة ، وهذه الأرقام يتفوق نواب الحلة في تفاعلهم مع مشروع المعاهدة على نواب الديوانية والبصرة ، مع أن عددهم أقل من نواب اللواتيين المذكورين سابقاً ؛ وإذا حاولنا أن نقف عند أبرز الأسماء من نواب الحلة هم مزاحم الباجه جي (١٨٩١- ١٩٨٢)^(٣٦) في المقدمة و(عبدالرزاق شريف)^(٣٧) . أما في الفقرة الثانية فقد بلغ مجموع النواب في جلسات المناقشة في الفقرة (١٠٢) نائباً ، أما الذين تفاعلوا فعلياً فكان (٢٢) نائباً ، وبذلك تكون نسبة المتفاعلين (٢١,٥٦) % وعدد الذين يتفاعلون في كل جلسة نحو (١,٢٩) وهذا مؤشر يبين هناك أربعة نواب لم يتحدثوا في الجلسات . وعند مقارنة نواب الحلة في هذه الفقرة قياساً إلى نواب الألوية السابقة ، سنجد أن نواب الحلة يتفوقون على نواب البصرة فقط ؛ وأن فاعلية نواب الحلة في الفقرة الثانية هي أقل من فاعليتهم في الفقرة الأولى^(٣٨) . أما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد نواب الحلة المساهمين فيها (٤٨) نائباً ، أما عدد نوابها الفاعلين فكان (١٢) نائباً ، وبذلك تكون نسبتهم (٢٥) % أما عدد الفاعلين في كل جلسة فكان (١,٥) نائب في كل جلسة . وفي ضوء الأرقام السابقة تعد مساهمة نواب الحلة هي الأقل قياساً إلى الفقرتين السابقتين^(٣٩) .

(٦) لواء الكوت بلغ عدد نواب اللواء (٥) نواب ، و بلغ عدد الذين ساهموا في مشروع المعاهدة (١٢٠) نائباً ، إلا أن عدد الذين تفاعلوا مع المشروع كان (٢٨) نائباً ، وبذلك تكون نسبتهم إلى عموم نواب اللواء نحو (٢٣,٣٣) % ونسبة عدد المتفاعلين في الجلسات (٠,٥٧) وبذلك يكون نواب الكوت نائباً في كل جلسة تقريباً . وعند مقارنة نواب الكوت في هذه الفقرة مع بقية ألوية العراق السابقة الذكر ، سنجد أنه الأضعف ؛ ومن أبرز نواب اللواء هما (حسن الشبوط وصالح شكاره)^(٤٠) . أما في الفقرة

الثانية فقد بلغ عدد نوابها ممن ساهموا فيها (٨٥) نائباً ، إلا أن الذين تفاعلوا معها كان (٢٥) نائباً ، وبذلك شكلوا نسبة تقدر بـ (٢٩,٤١%) أما عدد الذين تفاعلوا في كل جلسة فكان (٥١,٠) . وفي ضوء الأرقام السابقة الذكر يعد لواء الكوت ضمن المساهمات الضعيفة في هذه الفقرة ، قياساً إلى بقية الأولوية باستثناء لواء البصرة فكان أقل من لواء الكوت ^(٤١) . أما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد النواب المساهمين فيها (٨٠) نائباً ، إلا أن عدد النواب المتفاعلين فيها بلغ (١٤) نائب ، وشكلوا نسبة تقدر بـ (١٧,٥%) إلا أن عدد الفاعلين في كل جلسة كان (١٧,٠) نائباً ، وعندما نقارن فاعلية نواب الكوت في هذه الفقرة قياساً إلى بقية نواب الأولوية ، نجد أن نواب الكوت مثلوا النسب الأضعف تقريباً ^(٤٢) .

(٧) لواء أربيل بلغ عدد نواب اللواء (٨) نائب ، وبذلك يكون مجموع المساهمين في هذه الفقرة (١٩٢) نائباً ، إلا أن عدد الذين تفاعلوا في المناقشات كان (١٨) نائباً ، وبذلك شكلوا نسبة تقدر بـ (٩,٣٧%) أما عدد المتفاعلين إلى الجلسات كان (٣٦,٠) نائباً في كل جلسة . وفي ضوء الأرقام المذكورة سنجد أن نواب أربيل ، رغم الكثرة العددية قياساً إلى نواب الكوت كانوا أقل فاعلية ^(٤٣) . وفي الفقرة الثانية فقد بلغ عدد النواب المساهمين نحو (١٣٦) نائباً ، أما عدد الفاعلين منهم (١٤) نائب وبذلك تكون نسبتهم (٧%) أما عدد النواب المتفاعلين في كل جلسة فكان (٢٨,٠) نائباً ، وهو مؤشر بأن هناك (٧) نواب بدون فاعلية ^(٤٤) . أما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد النواب المساهمين فيها (٦٤) نائباً ، إلا أن عدد الفاعلين منهم أثنان فقط ، وكانت نسبتهم (٣,١٢%) وعدد الفاعلين في كل جلسة (٣,٠) . وعند مقارنة نواب أربيل في هذه الفقرة قياساً إلى بقية نواب الأولوية نجدها الأضعف ^(٤٥) .

(٨) لواء السليمانية بلغ عدد نواب اللواء (٥) نائب ، وبذلك يكون عدد المساهمين في الفقرة (١٢٠) نائباً ، ولكن بلغ عدد المتفاعلين في المناقشات (٣) فقط ، وبذلك كانت نسبتهم إلى عموم نواب اللواء (٢,٥%) أما نسبة المتفاعلين إلى عدد الجلسات فبلغت (٠,٠٦) . وبذلك يحق القول أن فاعلية نواب اللواء في هذه الفقرة ، تكاد أن تكون غير محسومة قياساً إلى بقية الأولوية ^(٤٦) . وفي الفقرة الثانية فقد بلغ عدد نواب اللواء في المناقشات نحو (٨٥) نائباً ، إلا أن عدد المتفاعلين كان صفراً ، وهو مؤشر يبين بأن نواب السليمانية اعتقدوا بأن الأبتعاد عن المناقشات هو الأسلم ^(٤٧) . أما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد النواب المساهمين في الفقرة نحو (٤٠) نائباً ، إلا أن عدد المتفاعلين في المناقشات صفر ، وبذلك كانت مساهماتهم في المجلس ضعيفة جداً ^(٤٨) .

(٩) لواء كركوك بلغ عدد نواب اللواء (٥) نواب ، وبلغ عدد المساهمين في الفقرة الأولى نحو (١٢٠) نائباً ، إلا أن عدد المتفاعلين كان نائبان فقط ، وبذلك تكون نسبتهم إلى عموم نواب اللواء نحو (١,٦٦%) أما نسبة المتفاعلين إلى عدد الجلسات فكان (٠,٠٤) . وبذلك كانت فاعليتهم في هذه الفقرة غير محسومة ، قياساً إلى بقية الأولوية ^(٤٩) . أما في الفقرة الثانية فقد بلغ نواب اللواء فيها (٨٥) نائباً ، إلا أن عدد المتفاعلين فيها (صفر) . وفي الفقرة الثالثة بلغ عدد النواب المساهمين فيها (٤٠) نائباً ، إلا أن عدد الفاعلين صفر ^(٥٠) . في ضوء ما تقدم يبدو أن الوية المنطقة الشمالية ، والتي شملت أربيل والسليمانية وكركوك والموصل ، فقد بلغ عدد نوابها (٣٢) نائباً ، إلا أن فاعليتهم لم تكن توازي العدد الذي كان يمثلهم داخل المجلس .

(١٠) لواء ديالى بلغ عدد نواب اللواء (٣) نواب ، وعدد المساهمين في الفقرة الأولى (٧٢) نائباً ، إلا أن عدد الذين تفاعلوا في الجلسات كانوا (١٨) نائباً ، وبذلك تكون نسبتهم إلى عموم نواب اللواء (٢٥%) ونسبة المتفاعلين إلى عدد الجلسات (٣٦,٠) ومن الممكن أن تكون ديالى هي الأفضل قياساً إلى الكوت والحلة والديوانية والبصرة^(٥١). وفي الفقرة الثانية بلغ عدد نوابها في المناقشات نحو (٥١) نائباً ، إلا أن عدد نوابها الفاعلين كان (٢٤) نائب ، وبذلك تكون نسبة الفاعلين (٤٧,٠٥%) أما عدد النواب الذين تفاعلوا في كل جلسة كانت (٤٨,٠) . وفي ضوء الأرقام السابقة تكون ديالى أفضل ، من كركوك والسليمانية وأربيل في مستوى الفاعلية^(٥٢). وفي الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد نوابها في المناقشات (٢٤) نائباً ، أما عدد الفاعلين منهم فكان (٧) نواب ، وبذلك شكل الفاعلين نسبة تقدر بـ (٢٩,١٦%) وعدد الفاعلين في كل جلسة بـ (٢٩,٠) نائب ، وبهذه الصورة يكون نواب ديالى لم يتفاعلوا في هذه الفقرة قياساً إلى تفاعلهم في الفقرات السابقة^(٥٣) .

(١١) لواء كربلاء بلغ عدد نواب كربلاء نائباً واحداً فقط ، وبلغ عدد المساهمين في الجلسات (٢٤) نائباً ، في الفقرة الأولى إلا أن عدد المتفاعلين في المناقشات كان (١٤) نائباً ، وبذلك تكون نسبة المتفاعلين إلى عموم النواب (٥٨,٣٣%) أما عدد المتفاعلين إلى عدد الجلسات (٢٨,٠) . وفي ضوء الأرقام السابقة ، أن النائب في كربلاء تفوق على جميع نواب الألوية السابقة باستثناء لواء بغداد ، لذلك يمكن أن نضع ترتيبه الثاني في الوية العراق ، علماً أن من مثله نائب واحد فقط وهو (النائب عمر العلوان^(٥٤))^(٥٥). وفي الفقرة الثانية بلغ عدد نواب اللواء في الجلسات (١٧) نائباً ، أما عدد الفاعلين منهم (١٣) نائباً ، وبذلك تكون نسبتهم (٧٦,٤٧٥%) أما عدد الفاعلين في كل جلسة (٧٦,٠)^(٥٦). أما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد نوابها المساهمين فكان (٨) نواب ، أما عدد الفاعلين منهم (٨) وبذلك شكلوا نسبة قدرت بـ (١٠,٠%) . وفي ضوء الأرقام السابقة أن نواب اللواء في هذه الفقرة تفوق على نواب كل العراق ، من حيث التفاعل مع الأحداث^(٥٧) .

(١٢) لواء الدليم : بلغ عدد نواب اللواء (٥) نواب ، وبذلك يكون عدد المساهمين في الفقرة الأولى (١٢٠) نائباً ، إلا أن عدد الفاعلين منهم (١٣) نائباً ، وبذلك تكون نسبة الفاعلين إلى عموم النواب في الفقرة الأولى (١٠,٨٣%) أما عدد الفاعلين في كل جلسة (٢٦,٠) وكان من أبرز من مثل اللواء هو (فؤاد الدفتري)^(٥٨) ، أما في الفقرة الثانية فقد بلغ عدد النواب المساهمين في الجلسات (٨٥) نائب ، إلا أن عدد الفاعلين منهم (صفر) وهو مؤشر يبين أن النواب كانوا قد هدفوا فقط المساهمة في الفقرة الأولى^(٥٩) . أما في الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد نواب اللواء المساهمين في الجلسات (٤٠) نائب ، إلا أن عدد النواب الفاعلين نائب واحد فقط ؛ وبذلك كانت نسبتهم (٢,٥%) . وفي ضوء الأرقام المؤشرة تكون نسبة الفاعلين في كل جلسة (٢٥,٠) وتعد نسبة جداً ضعيفة^(٦٠) .

(١٣) لواء العمارة : بلغ عدد نواب اللواء (٥) نائب ، وبذلك يكون عدد المساهمين في الجلسات (١٩٢) نائباً ، إلا أن عدد الفاعلين منهم (٨) نواب فقط ، وبذلك تكون نسبة الفاعلين إلى عموم نواب اللواء (٢,٦٠%) أما عدد الفاعلين في كل جلسة (١٠,٢٠) . وفي ضوء ذلك تكون فاعلية نواب العمارة في الفقرة الأولى ضعيف جداً ، لا يتوازن مع عدد النواب في المجلس^(٦١) . أما في الفقرة الثانية فقد بلغ عدد نوابها في المناقشات (١٣٦) نائباً ، إلا أن عدد الفاعلين منهم (صفر) وهو مؤشر يبين بأن

هناك أعداد من النواب كان وجودهم سلبياً في المجلس.^(٦٢) أما في الفقرة الثالثة فبلغ عدد نوابها المشاركين (٦٤) نائباً ، أما عدد نوابها الفاعلين في الجلسات (٤) وبذلك شكلوا نسبة تقدر بـ (٦,٢٥%) وعدد الفاعلين في كل جلسة (٠,٠٦٢).^(٦٣)

(١٤) لواء المنتفك : بلغ عدد نواب اللواء (٩) نواب ، أما عدد النواب المساهمين في الفقرة (٢١٦) نائباً ، إلا أن عدد الفاعلين منهم (٢١) نائب ، وبذلك كانت نسبتهم إلى عموم نواب اللواء (٩,٧٢%) أما عدد الفاعلين إلى عموم الجلسات (٠,٢٢) ومن أبرز الفاعلين في الجلسات هو (سالم الخيون^(٦٤)).^(٦٥) أما في الفقرة الثانية بلغ عدد نوابها المساهمين (١٥٣) نائباً ، إلا أن عدد نوابها الفاعلين (١٣) نائباً ، وبذلك تكون نسبتهم (٨,٤٩%) ليصبح عدد الفاعلين في كل جلسة (٠,٢٦).^(٦٦) وأما الفقرة الثالثة فقد بلغ عدد المساهمين في الفقرة (٧٢) نائباً ، أما عدد الفاعلين منهم فكان نائباً واحداً فقط ؛ وبذلك شكلوا نسبة تقدر بـ (١,٣٨%) أما عدد الفاعلين في كل جلسة (٠,٠١) وتعد من النسب الضعيفة^(٦٧) في ضوء المعطيات السابقة بالإمكان خلق مقارنات بين نواب الألوية العراقية ، في مناقشات المجلس التأسيسي من خلال جدول رقم (١) و رقم (٢) المرفقة بالبحث

الخاتمة

يعد المجلس التأسيسي العراقي أول مؤسسة وصفت بأنها تشريعية في الدولة العراقية الجديدة ، ساهم في المؤسسة الجديدة ١٠٠ نائب ، وبينهم تباين ثقافي وإجتماعي ، وعليهم الاتفاق في اتخاذ موقف من القضايا المعروضة عليهم ، والتي كانت في غاية الأهمية للدولة الجديدة ، إلا أن الحكم على موقفه من المهمات الملقة على عاتقه غالباً ما تكون بقرار جماعي ، والوقوف عند كل نائب في الألوية العراقية ، وموقفه من المهمات التي القيت على عاتق المجلس التأسيسي ، لذلك كان البحث يقارن بين نواب الألوية كلاً على أفراد أمام هذه المهمات ؛ وكذلك لا بد من الوقوف على دور كل لواء مجتمعاً من الوية الدولة العراقية ، ومع تباين اعداد النواب في الألوية ، إلا أننا سنجد هناك تباين في مواقفهم في ضوء ذلك ، فظهر لواء كربلاء والتي كانت حصتها في المجلس نائب واحد ، إلا أن فاعلية النائب تفوقت على آلوية لديهم ٩ نواب أو أكثر في المجلس التأسيسي العراقي ؛ في ضوء ذلك سعى البحث للوقوف على فاعلية كل نائب على حده ، من أجل تقويم العمل لكل نائب وبالأجمال التقويم للألوية بصورة عامة ، وبالإمكان ملاحظة الجداول المرفقة للمتابعة حول فاعلية كل نائب في كل الجلسات ؛ مع الوقوف أمام الجلسات التي كانت مخصصة لمناقشة القانون الأساسي ، عندها يمكن الحكم حول فاعلية نواب كل لواء على حدة ، وبالتالي سنصل إلى نتيجة أن الفاعلية لا تتحدد بكثرة عدد النواب لكل لواء ، بل بمساهمة كل نائب في الجلسات .

تقوم فاطمية نواب المجلس التأسيسي العراقي (شكل رقم 2)

ر.ج	بغداد	الموصل	البصرة	الديوانية	الحلة	الكويت	اربيل	سليمانية	كركوك	نينوى	كربلاء	النجف	العمارة	المتنك
ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك
1	11	2	14	1	11	0	9	2	6	2	9	1	11	8
2	11	6	14	3	11	1	9	1	11	3	14	6	11	2
3	11	7	14	5	14	7	11	3	11	5	14	7	11	3
4	11	7	14	4	14	7	11	4	14	7	11	4	14	7
5	11	6	14	8	14	6	11	5	14	6	11	5	14	6
6	11	7	14	6	11	7	14	6	11	7	14	6	11	7
7	11	5	14	3	14	5	11	3	14	5	11	3	14	5
8	11	1	14	1	14	1	11	0	9	0	11	1	14	1
9	11	4	14	3	14	4	11	3	14	4	11	3	14	4
10	11	5	14	4	14	5	11	4	14	5	11	4	14	5
11	11	5	14	3	14	5	11	3	14	5	11	3	14	5
12	11	4	14	3	14	4	11	3	14	4	11	3	14	4
13	11	1	14	1	14	1	11	0	9	0	11	1	14	1
14	11	1	14	1	14	1	11	0	9	0	11	1	14	1
15	11	4	14	4	14	4	11	3	14	4	11	3	14	4
16	11	1	14	1	14	1	11	0	9	0	11	1	14	1
17	11	3	14	3	14	3	11	3	14	3	11	3	14	3
18	11	3	14	3	14	3	11	3	14	3	11	3	14	3
19	11	1	14	1	14	1	11	0	9	0	11	1	14	1
20	11	3	14	3	14	3	11	3	14	3	11	3	14	3
21	11	2	14	2	14	2	11	2	14	2	11	2	14	2
22	11	1	14	1	14	1	11	0	9	0	11	1	14	1
23	11	3	14	3	14	3	11	3	14	3	11	3	14	3
24	11	1	14	1	14	1	11	0	9	0	11	1	14	1
25	11	8	14	5	11	8	14	5	11	8	14	5	11	8
26	11	4	14	8	11	4	14	8	11	4	14	8	11	4
27	11	5	14	7	14	5	11	5	14	7	14	5	11	5
28	11	5	14	8	14	5	11	5	14	8	14	5	11	5
29	11	6	14	6	14	6	11	6	14	6	11	6	14	6
30	11	5	14	6	14	5	11	5	14	6	14	5	11	5

تقوم فاطمية نواب المجلس التأسيسي العراقي (شكل رقم 2)

ر.ج	بغداد	الموصل	البصرة	الديوانية	الحلة	الكويت	اربيل	سليمانية	كركوك	نينوى	كربلاء	النجف	العمارة	المتنك
ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك	ف	ك
31	11	8	14	8	11	8	14	8	11	8	14	8	11	8
32	11	8	14	8	11	8	14	8	11	8	14	8	11	8
33	11	10	14	10	11	10	14	10	11	10	14	10	11	10
34	11	7	14	7	11	7	14	7	11	7	14	7	11	7
35	11	6	14	6	11	6	14	6	11	6	14	6	11	6
36	11	4	14	4	11	4	14	4	11	4	14	4	11	4
37	11	5	14	5	11	5	14	5	11	5	14	5	11	5
38	11	7	14	7	11	7	14	7	11	7	14	7	11	7
39	11	3	14	3	14	3	11	3	14	3	11	3	14	3
40	11	2	14	2	14	2	11	2	14	2	11	2	14	2
41	11	7	14	6	11	7	14	6	11	7	14	6	11	7
42	11	5	14	3	14	5	11	3	14	5	11	3	14	5
43	11	8	14	4	11	8	14	4	11	8	14	4	11	8
44	11	1	14	0	11	1	14	0	11	1	14	0	11	1
45	11	3	14	3	14	3	11	3	14	3	11	3	14	3
46	11	4	14	5	14	4	11	5	14	4	11	5	14	4
47	11	5	14	7	14	5	11	7	14	5	11	7	14	5
48	11	10	14	5	11	10	14	5	11	10	14	5	11	10
49	11	4	14	4	11	4	14	4	11	4	14	4	11	4

المصادر

أولاً: الوثائق المنشورة

- (١) الحكومة العراقية ، مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤ (بغداد ، ١٩٢٤) .
- (٢) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤ ، ج١ ، ج٢ . (بغداد ، ١٩٢٤) .

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- (١) سعد علوان سعيد الكرخي ، محمد زكي البصري ونشاطه السياسي والبرلماني في العراق ١٨٩٤ - ١٩٣٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٤ .
- (٢) رشا جميل علوان عزوز ، رئاستا مجلسي النواب والأعيان في البرلمان العراقي " دراسة تاريخية سياسية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، (جامعة القادسية ، ٢٠١٢) .
- (٣) عبدالعزيز محمد حبيب ، تغير توزيع السكان في بغداد ١٩٤٧- ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ١٩٧٦) .
- (٤) عدنان سامي نذير ، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨ ، أطروحته دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ .

ثالثاً: الكتب العربية والمعرّبة

- (١) المس كرترود بيل ، فصول من تأريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، (بيروت ، ١٩٧١) .
- (٢) باقر أمين الورد ، من اعلام الادب في العراق الحديث ، ج٣ ، ط١ ، (لندن ، ١٩٩٨) .
- (٣) حسن لطيف الزبيدي ، الموسوعة السياسية في العراق ، دار العارف للمطبوعات ، (بغداد ، ٢٠١٦) .
- (٤) حسين جميل ، العراق شهادة سياسية (١٩٠٨-١٩٨٧) .
- (٥) رعد ناجي الجدة ، التشريعات الانتخابية في العراق ، ط١ ، (بغداد ، ٢٠٠٠) .
- (٦) عبدالرزاق الحسني ، تأريخ الأحزاب السياسية " دراسة تاريخية متواضعة عن الأحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين ١٩١٨ - ١٩٥٨ " ، ط١ ، (بيروت ، ١٩٨٠) .
- (٧) عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ط١ ، (بيروت ، ٢٠١٣) .
- (٨) عبد الرزاق الحسني ، رحلة في العراق أو خاطرات الحسني ، كتب تراث ، (بغداد ، ١٩٢٥) .
- (٩) علاء حسين الرهيمي ، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول ، بيت الحكمة ، (بغداد ٢٠٠٧) .
- (١٠) علي صالح الكعبي ، نواب الوية الحلة والديوانية والمنتفق في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨ ، (السويد ، ٢٠١١) .
- (١١) محمد راضي الكعيد الشمري ، موقف نواب كربلاء في المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨ " دراسة تاريخية " ، ط١ ، (كربلاء ، ٢٠١٧) .
- (١٢) محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي " دراسة وثائقية في التأريخ السيامي وانتخابات ومناقشات أول مؤسسة تشريعية في العراق " ، ج١ ، المقدمات ، ط٢ ، (بغداد ، ١٩٨٩) .
- (١٣) محمد مظفر الأدهمي ، تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢ ، (بغداد ، ٢٠٠٩) .
- (١٤) فهد أمسلم زغير الفجر ، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٤-١٩٦٨ ، الدار العربية للموسوعات ، (بيروت، ٢٠١٢) .
- (١٥) مير بصري ، من أعلام الأدب في العراق الحديث ، ج٣ ، ط١ ، (لندن ، ١٩٩٨) .
- (١٦) نبيل عبدالرحمن حياوي ، دستور العراق الملكي القانون الأساسي لسنة ١٩٢٥ والتشريعات الدستورية للحقبة الملكية ، (بغداد ، د.ت) .
- (١٧) هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، (بغداد ، ١٩٤٦) .

رابعاً: المجلات والدوريات

- (١) صالح عباس ناصر الطائي ، الشيخ عمر العلوان ودوره الوطني في تاريخ العراق المعاصر ، مجلة كلية التربية الأساسية ، ع ٨١ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤ .

خامساً: الأتريت والمواقع الإلكترونية

- (1) <http://www.almoajam.org/lists/inner/562>
- (2) <https://media-iraq.org/news-870.html>
- (3) https://www.wallafblogspotcom.blogspot.com/2010/01/blog-post_3049.html
- (4) <https://www.wallafblogspotcom.blogspot.com/2012/12/1876-1937.html>

الهوامش

- (١) المجلس التأسيسي العراقي : يعد المجلس التأسيسي العراقي نقطة تحول بارزة في تاريخ العراق السياسي، حيث لعب دوراً محورياً في البناء الأساسي للدولة الحديثة ، بعد نه اية الحكم العثماني وبداية الانتداب البريطاني ؛ حيث وضع أساس النظام الملكي في العراق ذلك انه قد كلف بثلاثة مهام تمثلت في وضع النظام الأساسي الدستور، فتولى المجلس مسؤولية صياغة الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ م ، ووضع التشريعات الأولى لتنظيم العلاقة بين السلطات المختلفة . وسن قانون انتخاب النواب ، إلى جانب مناقشة المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٢٢ م ، التي شكلت نقطة جدل كبرى آنذاك . زكي صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، مطبعة الرابطة ، (بغداد ، ٢٠١٨) ، ص ١٢ .
- (٢) جاء في المادة ١٨ من المعاهدة العراقية - البريطانية تصبح المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين السامين المتعاقدين ، بعد قبولها من قبل المجلس التأسيسي . للمزيد من التفاصيل ينظر : عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ط ١ (بيروت ، ٢٠١٣) ص ٤٣ .
- (٣) الحكومة العراقية . مجموعة البيانات والقوانين لسنة ١٩٢٤ (بغداد ، ١٩٢٤) ، ص ٤٨ .
- (٤) محمد مظفر محمد مظفر الأدهمي ، المجلس التأسيسي العراقي " دراسة وثائقية في التأريخ السياسي وانتخابات ومناقشات أول مؤسسة تشريعية في العراق " ، ج ١ ، المقدمات ، ط ٢ ، (بغداد ، ١٩٨٩) ، ص ١١ .
- (٥) هاشم جواد ، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ، (بغداد ، ١٩٤٦) ، ص ١٨ ؛ محمد مظفر محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٢ .
- (٦) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١١ .
- (٧) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢ .
- (٨) لم تشر الدراسات التي تناولت المجلس التأسيسي العراقي إلى نفوس العراق في تلك المرحلة ، إلا أن تلك الاشارات التخمينية في عام ١٩٠٥ م ، بلغ عدد سكان العراق ٢٢٥٠٠٠٠ نسمة وفي عام ١٩١٩ م ، بلغ عدد سكان العراق نحو ٢٨٤٩٠٠٠ نسمة وعند المقارنة بين الرقمين نجد أن الزيادة كانت ٥٩٩ الف نسمة ، خلال ١٤ سنة ومعنى ذلك أن الزيادة في كل سنة ٤٢٧٨٥ نسمة ، وفي أول تعداد للسكان في العراق والذي جرى عام ١٩٢٧ م ، بلغ عدد السكان نحو ٢٩٦٨٠٥٤ نسمة . للمزيد من التفاصيل ينظر : هاشم جواد ، المصدر السابق ، ص ٢٠ ؛ عبدالعزيز محمد حبيب ، تغير توزيع السكان في بغداد ١٩٤٧- ١٩٦٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ٦٥ .
- (٩) محمد مظفر الأدهمي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢ .
- (١٠) للمزيد من المعلومات ينظر : محمد مظفر الأدهمي ، العراق تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ ، مكتبة الذاكرة ، (بغداد ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٥- ٣٥ .
- (١١) الحكومة العراقية ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .
- (١٢) المصدر نفسه ، ص ٤٣ .
- (١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .
- (١٤) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤ ، ج ٢ ، (بغداد ، ١٩٢٤) ، ص ١٣٤٠ .
- (١٥) المصدر نفسه ، صفحات متعددة .
- (١٦) عبدالرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
- (١٧) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، المصدر السابق ، صفحات متعددة .

(١٨) المصدر نفسه ، صفحات متعددة : ينظر جدول رقم (١) و (٢) .

(١٩) أحمد الشيخ داود : ولد في منطقة الكرخ ببغداد عام ١٨٧١ م ، واصل أجداده من مدينة عانة . وكانوا يمارسون التصوف على الطريقة النقشبندية ، أما والده العلامة الشيخ داود أفندي فهو من مشايخ الفقهاء ببغداد . ويعتبر أحمد الشيخ داود من أعلام اليقظة الفكرية في العراق وكان مؤرخاً وشاعراً ومصلحاً في الاجتماع ، وأسس أحزاباً وطنية في بداية نشوء الدولة العراقية الحديثة في العشرينيات وكتب برامجها على قاعدة (ان الولاء الوطني هو العراق) .

<http://www.almoajam.org/lists/inner/562>

(٢٠) ياسين الهاشمي : هو ياسين حلمي بن السيد سلمان بن احمد بن السيد علي بن نالسيد حسن، وهو أحد بناء الدولة العراقية الحديثة والمهمين على سياستها في عهد نشأتها. ولد في بغداد عام ١٨٨٤ م ، في حي شعبي من احياءها يعرف باسم البارودية، ونشأ في اسرة متواضعة، وكان ابوه السيد سليمان مختاراً لذلك الحي. وكان يقود المعارضة في مجلس النواب العراقي، وأحد السياسيين في العراق ابان العهد الملكي حيث شغل منصب رئاسة الوزراء مرتين بعد سقوط الحكومة الفيصلية في سوريا . بقي الهاشمي يعمل تاجراً ولم يوفق فتركها وعاد إلى العراق عام ١٩٢٢ م. وتوفي أثر نوبة قلبية شديدة صباح يوم ٢١ كانون الثاني / يناير عام ١٩٣٧ م.

<https://media-iraq.org/news-870.html>

(٢١) الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي المصدر السابق ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٢٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة : ينظر جدول رقم (١) و (٢) .

(٢٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة : ينظر جدول رقم (١) و (٢) .

(٢٤) أمجد أفندي العمري : ولد في الخامس من شهر كانون الثاني / يناير عام ١٨٨٢ م ، وينتمي إلى أسرة عريقة في مدينة الموصل ، فكان ابوه حسن أفندي العمري يعود نسبه إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب . تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة الدومنيكان في الموصل، ثم المدرسة الرشدية المتوسطة ، ثم المكتب الإعدادي الملكي ، وفي اوائل عام ١٩٢٤ م أنتخب نائباً عن الموصل في المجلس التأسيسي وبعد اجتماع المجلس أنتخب رئيساً للجنة (القانون الأساسي) أي الدستور وبعد حل المجلس عاد إلى الموصل ثم صدرت الارادة الملكية بتعيينه لمتصرفية لواء الموصل . أنتخب أمجد العمري نائباً عن الموصل في المجلس النيابي خمس مرات وكانت له دور واضح في تدقيق لائحة القانون الأساسي عندما ترأس لجنة تدقيق اللائحة والتي اجتمعت في ١٣ نيسان / أبريل عام ١٩٢٤ م ، صادق المجلس التأسيسي في يوم ١٠ تموز / يوليو عام ١٩٢٤ م ، على القانون الأساسي. فإنه كان من الرجال البارزين الذين أرسوا دعائم الدولة العراقية الحديثة توفي يوم ٣٠ حزيران / يونيو عام ١٩٥٣ م ، ورأي آخر أنه قد توفي في ٣٠ آذار/ مارس عام ١٩٥٦ م . للمزيد من المعلومات أنظر : عبد الرزاق الحسيني ، رحلة في العراق أو خاطرات الحسيني ، كتب تراث ، (بغداد ، ١٩٢٥) ، ص ص ١٧٣-١٧٥ ؛ عدنان سامي نذير ، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥ - ١٩٥٨ ، أطروحته دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٥٠-١٥٣ ؛

https://www.wallafblogspotcom.blogspot.com/2010/01/blog-post_3049.html

(٢٥) أصف آل قاسم : ولد سنة ١٨٧٦ م ، وأسمه الكامل أصف وفائي آل قاسم اغا ، من ابرز رجالات القضاء في الموصل . وكان وطنياً أحب العراق و الموصل ودافع عنها لتبقى جزءاً من الدولة العراقية الحديثة ، عندما طالبت بها الدولة العثمانية عقب نهاية الحرب العالمية الأولى بحجة أن القوات البريطانية دخلتها بعد اعلان الهدنة في عام ١٩١٨ م . كان عضواً في مجلس بلدية الموصل وعضواً في المجلس العمومي لولاية الموصل في عهد الدولة العثمانية ، وبعد تشكيل الدولة العراقية صار عضواً في المجلس الإداري للواء الموصل ، واختير ليكون أحد اعضاء المجلس التأسيسي الذي وضع دستور عام ١٩٢٥ م ، توفي عام ١٩٣٧ م .

<https://www.wallafblogspotcom.blogspot.com/2012/12/1876-1937.html>

(٢٦) وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، المصدر السابق ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٢٧) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٢٨) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٢٩) محمد زكي صالح البصري : ولد فاخر محمد زكي (وهو اسمه الكامل) عام ١٨٩٤ م ، في قرية مهبجران في ناحية أبي الخصيب في محافظة البصرة، أكمل تعليمه المدرسي في مدينة البصرة، ثم انتقل لدراسة الحقوق في مدرسة الحقوق في بغداد عام ١٩١٢ م . التحق بالجيش العثماني عام ١٩١٤ عند قيام الحرب العالمية الأولى وهو في السنة الثانية بمدرسة الحقوق، وجرح في معركة سلمان باك عام ١٩١٧ م ، وبسبب إصابته نقل إلى إسطنبول للعلاج، فاستقر وعمل في محطة للقطار، وكذلك أكمل دراسة الحقوق من مدرسة الحقوق في إسطنبول. عاد للبصرة بعد انتهاء الحرب عام ١٩١٨، وعمل بمجال المحاماة، وعرف عنه معارضته للمشروع البريطاني الذي كان يرغب بفصل البصرة عن العراق عام ١٩٢١ م . وحصل على منصب في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ م ، كما انتخب عضواً في مجلس النواب العراقي لثلاث مرات، في دورته الثانية (١٩٢٨-١٩٣٠) والرابعة (١٩٣٢-١٩٣٤) والخامسة (١٩٣٤-١٩٣٥) ، وتوفي في ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٣٧ م. للمزيد من المعلومات انظر : سعد علوان سعيد الكرخي ، محمد زكي البصري ونشاطه السياسي والبرلماني في العراق ١٨٩٤ - ١٩٣٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٧.

(٣٠) وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، المصدر السابق ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٣١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٣٢) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٣٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٣٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٣٥) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٣٦) مزاحم الباجه جي : هو سياسي ودبلوماسي عراقي ، يرجع أصل أسرته لمدينة الموصل ولقبيلة شمر العربية، أصبح في عام ١٩٢٤ م ، عضواً في المجلس التأسيسي العراقي كممثل للحلة ، و وزيراً للعدل، وممثل سياسي للعراق في لندن عام ١٩٢٧، ووزيراً للداخلية في العراق عام ١٩٣١، ومندوباً للعراق في عصبة الأمم المتحدة ثم سفيراً متجولاً للعراق في أوروبا. للمزيد من المعلومات انظر : فهد أمسلم زغير الفجر ، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية ١٩٣٤-١٩٦٨ ، الدار العربية للموسوعات ، (بيروت ، ٢٠١٢) ، ص ١٧٥ .

(٣٧) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٣٨) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٣٩) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٠) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٤١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٤٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٥) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٦) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٤٧) وزارة الداخلية مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٨) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٩) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٥٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٥١) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٥٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٥٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٤) **عمر العلوان** : ولد عمر العلوان الخفاجي في مدينة كربلاء عام ١٨٨٠ م ، وينتمي إلى عشيرة الوزون العربية التي سكنت مدينة كربلاء ، جاهد كثيراً وله دور كبير في حث أبناء مدينته وما جاورها على الأنخراط والانضمام إلى صفوف الحركة الوطنية في المدينة للمطالبة باستقلال العراق وطرده قوات الاحتلال البريطاني من أرضنا الطاهرة. كان من مؤسسي الجمعية الوطنية الإسلامية التي تأسست في كربلاء عند بداية الاحتلال البريطاني في العراق. كان أهم هدف لهذه الجمعية هو المطالبة باستقلال العراق وحث جميع العراقيين على التضامن والتعاضد في سبيل تحقيق الأهداف. وقد كان أحد أعضاء اللجنة التأسيسية ، بعد تأسيس المملكة العراقية عام ١٩٢١ م ، والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية أنتهى عمر العلوان إلى حزب الاخاء الوطني فرع كربلاء. توفي عام ١٩٣١ م . للمزيد من المعلومات انظر : ، صالح عباس ناصر الطائي ، الشيخ عمر العلوان ودوره الوطني في تاريخ العراق المعاصر ، مجلة كلية التربية الأساسية ، ع ٨١ ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤ ، ص ص ٤٤٠-٤٤٢.

(٤٥) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٤٦) وزارة الداخلية ، مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٧) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٤٨) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٤٩) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٥٠) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٥١) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٥٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٥٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٥٤) **سالم الخيون** : سالم بن حسن بن خيون بن جناح الأسدي، ولد عام ١٨٨٣ م ، في الجبايش، كان أمير قبيلة بني أسد العدنانية في العراق، وأصبح أمير الجزاير (الجبائش) منذ سنة ١٩٠٤ ، واستطاع الشيخ سالم أن يبسط سطوته على عموم الجزاير وعشائرها وأن يحافظ على أسرته كطبقة أرستقراطية عسكرية حتى إلغاء المشيخة عام ١٩٢٤ ، وقد منحه السلطات العثمانية لقب الباشا ؛ عين وزيراً بلا وزارة في الوزارة النقيببة الأولى ١١ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٢٠ م حتى ٢٣ آب / أغسطس عام ١٩٢١ م ، وكانت وفاته ببغداد عام ١٩٦٥ م . للمزيد من المعلومات انظر : حسن لطيف الزبيدي ، الموسوعة السياسية في العراق ، دار العارف للطبوعات ، (بغداد ، ٢٠١٦) ، ص ص ٧٥-٨١.

(٥٥) المصدر نفسه ، ج ١ ، صفحات متعددة .

(٥٦) المصدر نفسه ، ج ٢ ، صفحات متعددة .

(٥٧) وزارة الداخلية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ، ج ٢ ، صفحات متعددة .